



تقرير المكتب عن التعاون

إضافة ثانية

المرفق الخامس

عرض موجز للحلقة الدراسية المعقودة في بوتسوانا بشأن تعزيز التعاون (٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

ألف - مقدمة

١- عُقدت يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر يولييه ٢٠١٥ حلقة دراسية رفيعة المستوى في غابورون، بوتسوانا، بمشاركة ممثلي حكومات أنغولا، وبوتسوانا، وجزر القمر، وزامبيا، وسيشيل، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا بمشاركة ممثلي الحكومات مع خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الجنوب الأفريقي للمنازعات، ومسؤولين وممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية. وركزت الحلقة الدراسية على التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والدول، إلى جانب العلاقة بين التعاون وبناء القدرات الإقليمية والوطنية. وبشكل أكثر تحديدا، أجرى المشاركون مناقشات عميقة تناولت التجارب الإقليمية في مكافحة الإفلات من العقاب، والحاجة إلى الدعم السياسي إلى المحكمة والتعاون مع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية والامتحانات الأولية، حماية الضحايا والشهود وكذلك على الاتفاقات الإطارية الطوعية لإعادة توطين الشهود، والإفراج المؤقت وإنفاذ الأحكام.

٢- وقد نظمت المحكمة الجنائية الدولية هذا النشاط بالتعاون الوثيق مع حكومة بوتسوانا وبالتشاور مع الميسرين المعنيين بالتعاون التابعين للمكتب، والممثل الدائم لهولندا لدى المحكمة وسفير السنغال لدى هولندا. وحظي بتمويل من المفوضية الأوروبية وحكومتى مملكة هولندا ومملكة النرويج.

٣- وأبرزت الندوة أهمية التعاون القضائي على الصعيدين الوطني والإقليمي ومع المحكمة، واستطلعت السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الدول في هذا الشأن. وعقدت الندوة باللغة الإنجليزية بموجب قواعد تشاتام هاوس، من أجل تشجيع المناقشات المفتوحة والمثمرة، وكانت استمرارا للحلقات التي جرت العام الماضي في بوينس آيرس، الأرجنتين، في ٢٠-٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، وأكرا، غانا، في ٣-٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، وكوتونو، بنن، في ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وكذلك هذا العام في سان خوسيه، كوستاريكا، في ٩-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وكان هناك توافق واسع للآراء في الحلقة الدراسية على أنه بينما قد تكون هناك مجالات يمكن أن يتم فيها تعزيز الحوار والتعاون أكثر بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية، يبقى التعاون أمرا لا غنى عنه ومحوريا لأداء المحكمة.

٤- وشددت معالي الدكتورة بيلونومي فنسون-مواتوا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا، على أن الحلقة الدراسية تتيح "المنبر اللازم لتبادل وجهات النظر بطريقة مفتوحة وصریحة وشفافة" بشأن القضايا المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي. وأشارت إلى أنه "ينبغي تمكين" المحكمة الجنائية الدولية "من العمل بشكل مستقل ودون تدخل أو ترهيب". وأشارت الوزيرة فنسون-مواتوا أيضا إلى الدور الهام الذي تضطلع به الدول الأطراف من أفريقيا، باعتبارها أكبر كتلة إقليمية، ضمن نظام روما الأساسي، وحثت الدول المشاركة على استخدام منبر هذه الحلقة الدراسية من أجل "تعزيز العلاقات بين الدول الأفريقية والمحكمة بإعمال وتحديد التدابير الهامة التي من شأنها أن تحسّن قنوات التواصل [لدى الدول الأفريقية] مع المحكمة". وقال المدعي العام لبوتسوانا، الدكتور أنثاليا مولوكوم، إن الدول الأطراف هي أولياء المحكمة وعلى كافة الأطراف العمل معا لإيجاد علاقات منسجمة وفعالة.

باء - التعاون العام والدعم السياسي

٥- حثت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا، "دور بوتسوانا القيادي في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، لاسيما دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية منذ نشأتها إلى يومنا هذا." وشددت المدعية العامة بنسودا قائلة: "يجب على المحكمة والدول الأطراف فيها الإبقاء ثابتة في عزمنا على بناء عالم يسعى إلى تحقيق العدل بشأن الجرائم الفظيعة. إن مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة هي مسؤوليتنا المشتركة، ولا يمكننا تحقيق هذا الهدف المشترك الضروري إلا من خلال العمل المستمر، والمناقشة، والدعم."

٦- وقالت القاضية سانجي ماسينونو موناغنج إن المحكمة الجنائية الدولية "في صلب نموذج عدالة عالمي أخذ في التطور أنشأته الدول من أجل ضمان عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا للأجيال القادمة." وأضافت "إن العدالة في إطار نظام روما الأساسي لا يمكن أن تزدهر إلا بدعم فعال من الدول. والتعاون هو الركن الركيز في هذا النظام، والمحكمة الجنائية الدولية نفسها لا تملك صلاحيات تنفيذية. فمن مرحلة التحقيقات إلى الإنفاذ، ومن الاعتقال ونقل المشتبه فيهم إلى حماية الشهود، تحتاج المحكمة الجنائية الدولية إلى تعاون الدول الأطراف والتزامها الثابت للقيام بهذه المهمة التي عهدت إليها."

٧- وأشار معالي السيد شاو كُغاثي، وزير الدفاع والعدل والأمن في جمهورية بوتسوانا، عند الاحتتام الرسمي للحلقة الدراسية الرفيعة المستوى في غابورون، أنه خلال يومي الحلقة الدراسية " أكد المندوبون من جديد التزام بلدانهم بالمحكمة الجنائية الدولية وبمكافحة الإفلات من العقاب". وأضاف أن بعض التحديات الرئيسية تشمل "الأطر القانونية والمؤسسية غير الكافية على الصعيدين الإقليمي والوطني على حد سواء"، مبدداً "المفاهيم الخاطئة عن المحكمة الجنائية الدولية، من قبيل أنها تستهدف أفريقيا"، وعدم وجود اتفاقات التعاون الطوعي مع المحكمة. وخلص السيد شاو كُغاثي إلى أن هناك "إجماعاً عاماً على أنه لا يمكن حل هذه التحديات إلا على يد الدول الأطراف من خلال الحوار والعمل مع المحكمة الجنائية الدولية."

جيم - الاتفاقات الطوعية

٥- أتاحت الحلقة الدراسية الفرصة لإجراء حوار صريح وبناء بين الدول الأطراف المشاركة والمحكمة بشأن الآثار المترتبة عن إبرام اتفاقات طوعية مع المحكمة تتعلق بإعادة توطين الشهود واتفاقات التنفيذ، واتفاقات الإفراج المؤقت والإفراج عن الأشخاص الذين تمت تبرئتهم. وقد شكلت هذه الاتفاقات إطاراً يسمح للدول بتكييف الأحكام مع أنظمتها القانونية بطريقة تيسر التعاون مع المحكمة. ومع ذلك فإن قرار قبول أشخاص معينين بموجب هذه الاتفاقيات يخضع للموافقة في كل حالة.

دال - حماية الشهود

٦- أجرى المشاركون تبادلاً للآراء متميزاً ومثمراً بشأن: نظام حماية الشهود في موقع المحكمة، والتحديات التي تواجهها الدول والمحكمة في ضمان حماية الشهود واتفاقات إعادة التوطين والصندوق الخاص بإعادة التوطين، والدور التكميلي للنظم الوطنية للحماية. وشددت المحكمة، مع الإقرار بمسؤوليتها الرئيسية في حماية كل من شهود الادعاء والدفاع، على الأهمية البالغة لتعاون الدول الأطراف في هذا المجال، من خلال توقيع اتفاقات إعادة التوطين أو ترتيبات مخصصة. ومع ذلك، حتى لو كانت إعادة توطين الشهود في دول أخرى هي الملاذ الأخير، فقد قالت المحكمة إنها تواجه ضغطاً على قدرتها على إعادة التوطين. وتم التأكيد على أن العدد الحالي من الاتفاقات ليس كافياً وأن المحكمة اتصلت بالدول الأطراف في جميع المناطق لتعزيز القدرات. ويسمح وجود قدرة إقليمية واسعة أيضاً بإيجاد الحلول التي، بينما تفي بمتطلبات السلامة الصارمة، تقلل أيضاً من التكاليف الإنسانية المترتبة عن المسافة الجغرافية وتغيير البيئة اللغوية والثقافية عندما تكون إعادة توطين الشهود وأسرهم لازمة.

٧- ومن خلال استخدام الصندوق الخاص بإعادة التوطين، يمكن أن تستفيد الدول من المساعدة التي تقدمها المحكمة وأن تكون قادرة على استقبال الشهود دون أن تتأثر بالتكلفة. ويمكن للدول أن تستفيد أيضاً من مساعدة شركاء المحكمة التي تتمثل مهمتها في توفير بناء القدرات في مجال حماية الشهود. ويمكن لهذه المساعدة أيضاً تعزيز القدرات الوطنية لحماية الشهود بشكل عام.

هاء - عالمية نظام روما الأساسي

٨- أتاحت الحلقة الدراسية فرصة لوفدين رفيعي المستوى من أنغولا وموزامبيق، اللتين ليستا طرفا في نظام روما الأساسي بعد، للعمل مع المحكمة وعدد من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي من المنطقة على مختلف القضايا بغرض معرفة المزيد عن العمليات الفعلية للمحكمة وكيفية سيرها وتيسير تصديق أنغولا وموزامبيق على نظام روما الأساسي.

واو - كيف يمكن المضي بالتعاون قُدا

٩- ناقش المشاركون التوصيات التي يمكن أن تُرفع إلى المحكمة والدول الأطراف للمضي بالتعاون قُدا. وشملت القضايا التي تمت مناقشتها: الاتفاقات والترتيبات المتعلقة بإعادة توطين الشهود وإنشاء شبكات إقليمية وتعزيزها، وتحديد جهات التنسيق الوطنية، ومبادرات بناء القدرات التي وضعتها الدول وغيرها من الجهات المعنية، والتشريعات التنفيذية، فضلا عن تحسين تقاليد التواصل بين الدول الأطراف والمحكمة.